مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 12 العدد: 03 السنة 2020 ص 438 - 464

تاريخ الإرسال: 2019/10/13 تاريخ القبول: 2020/05/12
تاريخ النشر: 2020/07/02

واقع إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كمدخل للقضاء على البطالة

The reality of establishing and supporting small and medium enterprises in Algeria as an entrance to eliminate unemployment

ط.د رقاني لالة فاطمة[1] ، د. حطاب مراد[2]
مخبر العلوم والبيئة . المركز الجامعي تامنغست،
[2] djabermourad3@gmail.com . reggani1lallafatima@gmail.com

الملخص:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم اقتصاديات العالم، كونها تمثل أكثر المؤسسات تعدادا، كما تعتبر أكثرها مساهمة في تحقيق بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها، والهدف من هذه الدراسة هو توضيح واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة.

وتبين من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد عرفت ارتفاع ملحوظ في تعدادها حيث بلغ عددها 1093170مؤسسة، وأكدت على أهميتها في خلق مناصب الشغل العدد الهائل من الوظائف التي وفرتها والتي بلغ عددها 2690246 وظيفة، والتي ساهمة من خلالها في الحد من تفاقم مشكلة

البطالة، والتي رغم ذلك شهدة نموا طفيف في السنوات الأخيرة لتصبح 12,5% في سنة 2018.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات الدعم، التشغيل، البطالة، الجزائر.

Abstract :

SMEs play an important role in most of the world's economies, as they represent the most populous institutions and the most contributing to the realization of some of the economic and social policies that large enterprises are unable to achieve. Of phenomenon.

This study shows that the number of small and medium-sized enterprises (SMEs) has increased significantly in the number of 1093170 enterprises, and stressed the importance of job creation in the huge number of jobs provided by 2690246 jobs, which contributed to reducing the worsening of the unemployment problem. However, it has seen a slight growth in recent years to 12.5% in 2018.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Support Organizations, Employment, Unemployment, Algeria.

رقاني لالة فاطمة ، REGGANI1LALLAFATIMA@GMAIL.COM

1.مقدمة:

أفرزت التحولات الاقتصادية الدولية توجهات جديدة في بعض جوانب نظريات التنمية الاقتصادية، خاصة فيما يعلق ببروز دور وأهمية قطاع المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، باعتبارها حجز الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الايجابي، من خلال ما تقدمه من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، أو توفير فرص عمل جديدة، وتفعيل الصادرات وزيادة قدرات الابتكار، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما يحققه هذا الأخير من تعظيم للقيمة المضافة، إضافة إلى ذلك دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، وفي ظل هذه التطورات الاقتصادية المتسارعة، تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شرعت الجزائر في الثمانينات إلى تطبيق برنامج واسع في إطار الإصلاحات الاقتصادية بهدف الانتقال من النظام الاقتصادي الموجه، إلى النظام الاقتصادي الحر الذي يعتمد على حرية المبادرة وتشجيع القطاع الخاص بغرض مواكبة التطورات التي تعرفها السوق العالمية، كبديل عن تجربة المؤسسات الكبرى التي انتهجتها الجزائر تماشيا مع سياسة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو، والتي أورثت فيما بعد تشوهات عميقة في الاقتصاد الوطني؛ الأمر الذي فرض اعتماد إصلاحات هيكلية واسعة كانت ممرا حتميا للدخول في اقتصاد السوق والاندماج في حركية الاقتصاد العالم؛ وقد ركزت الجزائر على إحداث تغيرات جزئية في القطاع المؤسساتي من خلال انتهاج إستراتيجية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلتها، ودورها في التنمية الشاملة وما يؤكد هذا التوجه هو وزارة خاصة لهذا القطاع وإنشاء وكالات لدعم هذه المؤسسة.

الإشكالية: إذا كانت المؤسسات المتوسطة والصغيرة تعتبر في الوقت الراهن إحدى الركائز الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني، وهذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال تبني إستراتيجية وطنية بهدف ترقية المؤسسات وجعلها

الوسيلة الرئيسية للحد من البطالة من خلال توفير مناصب شغل. وضمن هذا السياق تتدرج معالم إشكالية الدراسة المتمثلة في: ما هو واقع الدعم المالي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من ظاهرة البطالة؟

أهداف الدراسة: نسعى إلى إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى إسهام الدولة في عمليات الإنشاء من خلال الهيئات الداعمة والتي أسستها في العشرين سنة الأخيرة، بالإضافة لدور الذي تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة من خلال توفير مناصب الشغل.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، كونه أكثر ملاءمة لطبيعة هذا النوع من البحوث من حيث تحديد المشكلة ودراستها دراسة وافية، من خلال معرفة مختلف المفاهيم النظرية حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وطبيعة هيئات الدعم الجزائرية، وكذا مساهمة المؤسسات محل الدراسة في تخفيض نسبة البطالة.

هيكل الدراسة: وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وإعطاء هذا الموضوع حقه من الدراسة والتحليل، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى أربعة محاور أساسية وهي: *-الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ *-واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ *-هيئات ومؤسسات الدعم المالي المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ *-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض البطالة.

1- الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نظرا لدور الذي تقوم به المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في دفع عجلة اقتصاديات الدول سواء النامية منها أو المتقدمة، لذا سعت باهتمام جميع السلطات والمنظمات الدولية، إلا

أنها لا تزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ما تعلق بتعريفها، أو أشكالها وخصائصها.

1-1تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة أخرى، اعتمادا على معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال، فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح. وبمعنى آخر إن كثرة التعارف المستخدمة جعل مفهومها غامض ويثير الكثير من الجدل في الأوساط الدولية، فبعض الدول تعتمد على عدد العمال والبعض الآخر يقتصر على رقم الأعمال. ودليل على ذلك أنه أحصت بعض الدارسات أكثر من 50 تعريف في 75دولة؛[1]؛ فقد عرفت **الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة والقصيرة الأجل، كما يتراوح عدد العمال بين 10 – 15 عامل. [2]

التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع، حيث نعرف المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100 ألف دولار أمريكي، و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100 ألف دولار أمريكي؛ بينما المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي، أما المؤسسة المتوسطة: فعدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي[3]؛ وعرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية: بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات[4]:- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛ -لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2

مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج؛ – تستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 %فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول 1: معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال (مليون دج)	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مؤسسات مصغرة	1– 9	أصغر من 20	أصغر من 10 مليون دج
مؤسسات صغيرة	10– 49	أصغر من 200	أصغر من 100 مليون دج
مؤسسات متوسطة	50– 250	من 200 إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: السعيد بريبش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية : حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر 2007، ص 66.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنها عبارة عن مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية، طبيعية كانت أو مالية، ووسائل الانتاج المشغلة وفق تركيب معين لإنجاز المهام المنوطة بها، والمتمثلة بصورة عامة في إنتاج السلع أو أداء الخدمات الموجهة لإشباع حاجيات المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع العمل على تحقيق التشغيل الأفضل لهذه الطاقات والموارد والوسائل المتاحة.[5]

1–2– مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأس مال إنشائها، إلى جانب الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها بما فيها دراسات جدوى إقامتها والشروع في إنشائها. كما تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من ماكينات ومعدات، فضلا عن سهولة تحضير مستلزمات التشغيل، نجد أن هذا الأمر يعطي الإمكانية لإنشاء هذه المؤسسات من قبل أي

شخص عادي وبرأس مال محدود، فهو يستطيع الحصول على الترخيص بسهولة، وبدون الحاجة إلى دراسات ووثائق، كما لا تحتاج أيضا إلى أنظمة معقدة لإدارة العمل، حيث يمكنه ببساطة خدمة منطقة صغيرة، كما أن هذه المؤسسات لا تتطلب ثقافة خاصة للمؤسسين، فعادة ما تكون الأفكار الإبداعية وراء إنشاء هذه المؤسسات وليس الإمكانيات الكبيرة والضخمة، سواء كانت رؤوس أموال أو مستلزمات أخرى. [6]

1-3- تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أشكال، وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل من خلالها وفيها هذه المؤسسات، إذ يمكن التمييز على **أساس الشكل القانوني** بين شركات التضامن، شركات خاصة، شركات التوصية البسيطة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة؛ أما على **أساس طبيعتها**، أي على أساس ما تملكه المؤسسة من إمكانات تعتمد عليها في عملية الإنتاج، فإننا نميز مؤسسات منزلية، المؤسسات التقليدية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة؛ أما تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب **معيار طبيعة النشاط** فيفرق بين المؤسسات الصناعية، الزراعية، التجارية، الخدمية، ومؤسسات المقاولة[7]؛ وإذا ركزنا على الدراسات التي أجريت من طرف **(developpement-Euro)** حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، توصلت إلى تواجد ثلاث عائلات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[8]:-**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضعية سلبية:** وهي تمثل الغالبية العظمى من هذه المؤسسات، وتتميز بـ: صعوبات مالية، تزعزع مكانتها بالسوق المحلية وضعف في بنيتها الهيكلية؛ -**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة النم:** هي مؤسسات لا تعاني من صعوبات مالية، تبحث على محافظة وتطوير مكانتها بالسوق المحلية. مسؤولي هذا النوع من المؤسسات يركزون على الوظائف التجارية ومواجهة المنافسة؛ -**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في**

حالة امتياز: هي مؤسسات في وضعية مالية جيدة، طريقة تسييرها جد حديثة ومكانتها في السوق جد منافسة .تهدف إلى توسيع تواجدها في السوق المحلي، وبالمقابل الدخول إلى أسواق أجنبية عن طريق التصدير أو عقد شراكة.

1-4- المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعد مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ما يلي[9]: -**تكوين المالك أو المسير:** ويظهر ذلك من خلال الاستعداد النفسي والمعنوي وكذا المادي لضمان النجاح؛ -**الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة وكيفية تطويرها:** تبدأ معظم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بإمعان الفكر الاستراتيجي والتخطيط الدقيق لذلك وذلك من خلال: إيجاد الفكرة و تطويرها ثم تمويلها؛ -**الإجراءات القانونية:** إن أي نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة من خلال إعطائها الهوية الاقتصادية وكذلك مسارها القانوني لتحديد المسؤوليات المنوطة بها؛ -**انطلاق النشاط الاقتصادي:** بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاقة النشاط الاقتصادي، وعند انطلاقة المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات مثل الأدوات الترويجية والعلاقة مع الموردين وتحديد الأسعار في العقود وآجال التسليم ... ؛ -**تأمين المؤسسة:** عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الأخطار، وفي بعض الحالات يكون التأمين إجباريا، بمقتضى القانون فهو يحمي العلاقات المهنية، ويريح أيضا المؤسسة اتجاه العملاء.

ولنجاح هذه المراحل قامة السلطات الجزائرية باستحداث العديد من الهيئات الداعمة خاصة في الجانب المالي لنجاح سياستها في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسوف نستعرض واقعها.

2- واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث أدت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى. وابتداء من العام 1958، وفي إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات والوحدات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات والفوائد اقتصاديات البلد المستعمر.

وغداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا مهملا، مكونا في أساسه من صناعات استخراجية، ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة تتمركز في المدن الكبرى والمناطق العمرانية، إلا أنه شهد تغيرات جذرية منذ نهاية الثمانينات مع الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي، منذ بداية 1989 سمح بخلق وتطويرا العديد من الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص في مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني، ومع المصادقة على قانون ترقية الاستثمارات سنة 1993، والذي يعتبر الحجر الرئيسي، لإرادة السلطات في السماح للاقتصاد الوطني بالانفتاح على العالم الخارجي، وكذا في اتباع سياسة ترقية الاستثمارات، فان الملاحظ ميدانيا هو ذلك التطور المهم الذي حدث في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [10] فالإحصائيات الرسمية عن طريق وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية تدل على أن القطاع شهد قفزة نوعية والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الجدول 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2004-2018

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المؤسسات	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات	711832	747934	852053	934569	1022621	1060289	1093170

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, (2004-2018).

تضح جليا من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من2004 حتى 2018 في تزايد مستمر اذ انتقل عددها من 312959 مؤسسة سنة 2004 إلى 1093170 مؤسسة سنة 2018 . ولقد بلغ تراكم الإنشاء من01/ 01 /2010 الى غاية 31 /12 /2014 حوالي 281215 مؤسسة، حيث كان من المسطر من السلطات العمومية هو خلق 200000 مؤسسة خلال الفترة الخماسية 2010-2014 ولقد نجحت في ذلك بل تخطت المعدل محققتا نسبة 140,60% ، أما الأربع السنوات الأخيرة زادة الدولة من تدعيماتها لهذا القطاع لتصبح لدينها في 2018 حوالي 1093170 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهذا راجع لمجموعة الإصلاحات التالية: [11] -فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك التابعة للقطاع الخاص لتنفيذ الاستثمارات العمومية المبرمجة؛ مثل الأشغال العمومية وتوسيع القواعد الهيكلة والبنية التحتية، الطرق والمواصلات؛ -تهيئة المحيط الملائم من النواحي الاقتصادية، السياسية، القانونية والتكنولوجية لتسهيل أداء وممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تجذب العديد من رؤوس الأموال والمستثمرين في إطار برنامج التنمية المحلية والاقتصادية؛ - اتباع البنك الجزائري لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذه المؤسسات.

ولتوضيح أكثر يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص والمقدرة نسبتها بـ 99,98% مؤسسة، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أو أشخاص طبيعيين أو مؤسسات حرفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام وتمثل نسبة تكاد تكون معدومة وتقدر بـ 0,02%. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 3:عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حتى30 جوان 2018

نوع المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة%
1- المؤسسات الخاصة	-	-
شخص معنوي	**628219**	57,47
شخص طبيعي وتضم:	**464689**	42,51
مهن حرة	223195	20,42
نشاطات حرفية	241494	22,09
المجموع 1	**1092908**	99,98
2- المؤسسات العمومية	-	-
شخص معنوي	262	0,02
المجموع 2	**262**	0,02
المجموع الكلي	**1093170**	100,00

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 33, November 2018, P : 07

كما لحضنا فإن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة والتي بلغ عددها 1092908 مؤسسة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه **ماهي القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات؟**، والجدول يبن ذلك:

الجدول 4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط جوان 2018

القطاع	الخاصة	العمومية	المجموع	النسبة المئوية %
الزراعة	6877	96	6973	1,11
الطاقة والمناجم	2936	2	2938	0,47

البناء والأشغال العمومية	182477	24	182501	29,04
الصناعة	97728	75	97803	15,56
الخدمات	338201	65	338266	53,82
المجموع	**628219**	**262**	**628481**	**100**

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 33, November 2018, P : 09

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات يستحوذ على نصف المؤسسات في الجزائر والمقدرة بنسبة 53,82%، وتتمثل مؤسساته في النقل بمختلف أنواعه والسياحة والصحة... ، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية حيث بلغت نسبة المؤسسات فيه 29,04% بعدد 182477 مؤسسة، بعدها يتحوذ قطاع الصناعة بمختلف أنواعها على نسبة 15,56% من مجمل المؤسسات في الجزائر، بعدها قطاع الزراعة والطاقة والمناجم بنسبة 1,11% و 0,47% على التوالي، إلا أن هناك بعض الغموض حول هذه المؤسسات وحجمها لذلك السؤال التالي يطرح نفسه: **ما هو عدد المؤسسات حسب الحجم؟**. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 5: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم من 2015 – 2018

السنة	2015	2016		2017		جوان 2018		
أنواع المؤسسات	العدد	العدد	النمو%	العدد	النمو%	العدد	النسبة	النمو %
مصغرة(أقل من 10)	907659	993170	%9	1035891	%4	1068027	%97,7	%3
صغيرة(10-49)	24054	26281	%9	21202	%-19	21863	%2,00	%3
متوسطة(50-249)	2855	3170	%11	3196	%1	3280	%0,30	%3
المجموع	934569	1022621	%9	1060289	%4	1093170	%100	%3

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 27-33

يتأسس لنا من خلال الجدول أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في مؤسسات مصغرة بنسبة 97,7% من إجمالي المؤسسات والمقدر عددها 1068027 مؤسسة بنموا إيجابي منذ سنة 2015 ، أما المؤسسات الصغيرة فهي تمثل نسبة 2% بعدد 21863 مؤسسة ولكن نلاحظ أن هذه الفئة سجلة تراجع بنسبة 19% في سنة 2017 مقارنة بـ 2016 ، أما المؤسسات المتوسطة فهي تكاد تكون نسبتها منعدمة مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة حيث بلغت 0,3% بعدد 3280 مؤسسة في جوان 2018 .

إلا أننا لا يسعنا القول إلا أن السلطات الجزائرية سعت إلى دعم هذه المؤسسات من خلال هيئات الدعم المتعددة والمختلفة، خاصة التي تساعد وترافق في الجانب المادي باعتباره أكبر عائق.

3- هيئات ومؤسسات الدعم المالي المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سعت الجزائر إلى خلق ظروف مواتية – حسب السلطات- تسمح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يعمل بفعالية موفرة له الدعم المطلوب؛ خصوصا أن القطاع عرف من قبل تجاهلا كبيرا ومنذ مدة والحكومة ترافع لصالحه وأقرت بذلك مجموعة هائلة من النصوص التشريعية لتنظيمه ودعمه، ومن بين ما ينتظره أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدعم المالي؛ خصوصا أن أغلب أصحابها شباب لا يملكون الأموال الكافية لإقامة هذه المشاريع من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يملكون الضمانات الكافية للحصول على القروض لذا تدخلت الحكومة لسد هذا الفراغ وإعطاء الدفعة القوية؛ خصوصا في جانبه المالي.[12] وإلى جانب التمويل

البنكي، تم إنشاء هيئات تمويلية من جهة في اطار مجموعة من البرامج الداعمة لتلبية احتياجات هذه المؤسسات. [13] وتتمثل هذه الهيئات في:

3-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب L'ANSEJ

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تابعة لرئاسة الحكومة، وتحت متابعة الوزير المكلف بالتشغيل، وقد جاءت لتشجيع والدعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، فهذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات[14]. وتتمثل إجراءات الدعم فيما يلي[15]:

- مساعدة وتكوين مميز للشاب صاحب المشروع من خلال تنضيج المشروع ووضع مخطط العمل.

المساعدات المالية: هبة من 28 إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع، مع التخفيض في الضرائب البنكية

المساعدة في الحصول على التمويل: تقدم الوكالة صيغتين في التمويل:

- **مختلطة** : المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة
- **الثلاثي:** المساهمة الشخصية +تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية:
  - المساهمة الشخصية: 1 - 2 % من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
  - الوكالة: من 28- 29 % من التكلفة الإجمالية للمشروع (قرض على شكل هبة)؛
  - البنك: 70 % من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

- المزايا الضريبية (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال)

والجدول التالي يبين عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط إلى غاية جوان 2018.

الجدول 6: عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط من طرف (ANSEJ) والمناصب المستحدثة إلى غاية جوان 2018

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة	عدد المناصب المستحدثة	مبلغ الاستثمار(مليون دج)
الفلاحة	55232	14,76	130155	202177,50
الصناعة التقليدية	42772	11,43	125799	109955,45
الأشغال العمومية	33144	8,85	96532	126376,79
السقي	545	0,15	2021	3198,08
الصناعة	25586	6,84	74081	117501,97
الصيانة	9699	2,59	22367	25510,37
الصيد البحري	1131	0,30	5549	7499,50
الأعمال الحرة	10323	2,76	23230	25891,37
الخدمات	106992	28,58	248915	345093,88
نقل مبرد	13385	3,58	24132	33767,15
نقل البظائع	56530	15,10	96237	145557,15
نقل المسافرين	18986	5,06	43681	46632,84
المجموع	**374325**	**100**	**892699**	**1189162,05**

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 33, November 2018, P : 28

إذا من خلال هذه الاحصائيات يتضح لنا أن القطاع المتربع على أكبر نسبة دعم هو قطاع الخدمات بنسبة 28,58% من المؤسسات والبالغ عددها 106992 مؤسسة، ثم تليها كل من نقل البظائع والفلاحة والصناعات التقليدية بنسب 15,10% و 14,76% و11,43% على التوالي ثم باقي القطاعات الأخرى وبالتالي مولة ما يفوق 374 ألف مشروع بقيمة 1189162,05 مليون دينار جزائري، مستحدثتا من خلالها مناصب جديدة تقدر بعدد 892699 منصب، وهو الأمر الذي يساعد في التخفيض من نسبة البطالة.

3-2- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، بهدف تسهيل الحصول على تمويل بنكي طويل الأمد من أجل إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[16]، وتتكون المخصصات الأولية لهذا الصندوق أساسا من مساهمات الدولة، وبالتالي يخدم هذا الصندوق السياسات العامة للحكومة وإستراتيجية الوزارة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تلخيص مراحل آليات ضمان القروض في: [17] *-تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطلب قرض من المؤسسة المالية(البنك)؛ *-تطلب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الصندوق ضمان قرض بنكي؛ *-في حالة القبول، يقوم الصندوق بتقديم شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسة المالية؛ *-تدفع المؤسسة المستفيدة من الصندوق علاوة سنوية تدفع للصندوق خلال مدة القرض؛ *-في حالة عدم قدرة المؤسسة عن تسديد المبلغ المقترض في ميعاد الاستحقاق، يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها مسبقا.ووضعية المشاريع المضمونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددها ومبلغ الضمان توضح في الجدول.

الجدول 7: عدد المشاريع المضمونة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 إلى غاية جوان 2017

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	مبلغ الضمان دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الصناعة	970	%50	32151448062	%60	36609	%59
البناء والأشغال العمومية	526	%27	10993694363	%21	15999	%26
الفلاحة والصيد البحري	24	%1	882180868	%2	845	%1
الخدمات	417	%22	9466535915	%18	8335	%13
المجموع	1937	100	53493856208	100	61788	100

المصدر: غربي حمزة، غربي عمار فاروق، دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد الثالث، العدد السادس، 2018، ص85.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصندوق يساهم منذ 2004 إلى غاية جوان 2017 في ضمان عدد كبير من القروض والبالغ عددها 1937 قرض، بقيمة 53493,85 مليون دج في عدة قطاعات حيث سيطر قطاع الصناعة على نصفها بنسبة 50% ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 27% بعدها الخدمات بنسبة 22% وجاء قطاع الصيد البحري في المرتبة الأخيرة بنسبة 1%.

أما فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة فقد ساهم بعدد لا بأس به مقارنة بآليات الدعم الأخرى فقد وضف 61788 شخص وكان كذلك قطاع الصناعة هو المساهم الكبير بنسبة 59% نظرا للعدد الكبير من القروض التي ساعدة في استحداث العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم قطاع البناء بنسبة 26% وبعدها باقي القطاعات الأخرى.

3-3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أنشأ سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 06جويليه 1994كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، يعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية

المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، وبموجب المرسوم الرئاسي 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، والمتعلق بدعم إحداث النشاطات للبطالين البالغون ما بين30 إلى 50 سنة، وأوكلت لها نفس مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلا أن الفرق يكمن أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة موجه للشريحة 35-50، فضلا عن إجراء دورات تكوينية قصيرة المدى في حدود ثلاث أشهر.[18]

الجدول 8: عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط من طرف (CNAC) والمناصب المستحدثة إلى غاية جوان 2018

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة%	عدد المناصب المستحدثة	مبلغ الاستثمار(مليون دج)
الفلاحة	19698	13,73	47525	78467,58
الصناعة التقليدية	12938	9,02	33900	41074,92
الأشغال العمومية	8295	5,78	26590	33221,10
السقي	332	0,23	1143	2339,22
الصناعة	11203	7,81	32590	50695,92
الصيانة	833	0,58	2004	2434,61
الصيد البحري	451	0,31	1625	3093,10
الأعمال الحرة	989	0,69	2147	3858,72
الخدمات	30714	21,40	64926	109171,43
نقل البضائع	45848	31,95	69666	118383,90
نقل المسافرين	12192	8,50	18486	28851,00
المجموع	**143493**	100,00	**300602**	**471591,51**

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 33, November 2018, P : 30

لقد قام الصندوق بتمويل عدد كبير من المشاريع والمقدرة بـ 143493 مشروع بقيمة 471591,51 مليون دينار جزائري، وكانت الأغلبية لنقل البضائع والخدمات والفلاحة بنسب 31,95% و 21,40% و 13,73% على التوالي مما ساعده في استحداث العديد من المناصب والمقدرة بـ 300602 منصب لغاية جوان 2018.

3-4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

بعد النتائج الضعيفة التي حققتها وكالة دعم وترقية الاستثمار حيث نجد أن هناك فجوة كبيرة بين نوايا الاستثمار والتي بلغ عددها 43000 بتكلفة قدرها 42 مليار دولار أمريكي، وبين الاستثمارات المحققة فعليا والتي لم تتجاوز 500 مليون دولار أمريكي كما تبين أن معظم المزايا المقدمة لم يستفد منها سوى المضاربين[19]، لذلك أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر التشريعي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وفي شكل شباك وحيد غير ممركز وموزع عبر 48 ولاية على المستوى الوطني[20]، وتتجلى مهامها في: [21] *- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات؛ *-استقبال وإعلام ومساعدة المستثمر بين الوطنيين والأجانب؛ *- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم *-جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛ *-منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛ *-تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛ *-ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

والجدول التالي يبين عدد المشاريع والمناصب المستحدثة من طرف هذه الوكالة:

الجدول 9: عدد المشاريع ومناصب الشغل المصرح بها من طرف (ANDI) من 2002 إلى غاية جوان 2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الفلاحة	1444	2,21	57579	3,88
الأشغال العمومية	11439	17,53	427603	28,79
الصناعة	13877	21,26	585194	39,40
الصحة	1156	1,77	28983	1,95
النقل	29267	44,85	158780	10,69
السياحة	1379	2,11	83402	5,61
الخدمات	6693	10,26	135441	9,12
التجارة	2	0,00	4100	0,28
الاتصالات	5	0,01	4348	0,29
المجموع	65262	100,00	1485430	100,00

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الرابط(http://www.andi.dz)، تاريخ الاطلاع (2019/09/25).

Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 33, November 2018, P : 17

من خلال الجدول يتضح أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قامة بتطوير 65262 مشروع وأغلبها في النقل والصناعة والخدمات، مستحدثتا بذلك مناصب شغل مقدرة بـ 1485430 منصب لغاية جوان 2018.

3-5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM:

نشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وقد جاءت كأداة للحكومة لمحاربة الهشاشة والفقر[22]، كما يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج سلع وخدمات، وذلك من خلال مايلي: [23]

- **القرض (شراء المادة الأولية):** يتوقع الجهاز تمويلا بنسبة مئة بالمئة (دون أية مساهمة من طالب القرض المصغر) من قيمة شراء المادة الأولية بواسطة اقتراض على شكل هبة وقيمة القرض لا تتجاوز 100 ألف دج.
- **القرض (اقتناء عتاد وتجهيزات صغيرة):** تم تحديد التكلفة القصوى للمشروع بمليون دج. تتوقع التركيبة المالية المقترحة من الجهاز مايلي :

- **المساهمة الشخصية:** واحد بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع .
- **الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:** 29 %من التكلفة الإجمالية و باقتراض على شكل هبة.
- **البنك** : 70% التكلفة الإجمالية (فوائد مخفضة).

بينما الوكالة متمثلة في 49 تنسقيه ولائية مدعمة بخليات مرافقة دورها الأساسي هو الاستقبال والإعلام ومساعدة المترشحين للقرض المصغر على تجسيد مشاريعهم ، والجدول التالي يبين الاعتمادات الممنوحة من طرف الوكالة حسب نوع التمويل إلى غاية جوان 2018.

الجدول10: القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية جوان 2018

القطاع	عدد القروض الممنوحة	قيمة القروض دج	النسبة
الفلاحة	117134	7433009868	%13,86
الصناعات الصغيرة	331023	15995425321	%39,18

جدا			
البناء والأشغال العمومية	71879	5783400634	%8,51
الخدمات	172243	15654481531	%20,39
الصناعات التقليدية	148260	8098101652	%17,54
التجارة	3583	882383573	%0,42
الصيد البحري	804	101097887	%0,10
المجموع	**844926**	**53947900466**	**%100**

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 33, November 2018, P : 31

لقد منحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر العديد من القروض لقطاعات متنوعة والبالغ عددها 844926 قرض بقيمة تفوق 53947,90 مليون دينار جزائري، حيث أن قطاع الصناعات الصغيرة جدا هو الذي استحوذ على أكبر نسبة والمقدرة بـ: 39,18% ، ثم قطاع الخدمات والصناعات التقليدية بنسب 20,39% و 17,54% على التوالي، بعدها قطاع الفلاحة بنسبة 13,86% من إجمالي القروض الممنوحة، أما باقي القطاعات فإنها تحصلت على نسب ضئيلة ومتفاوتة.

والجدول الموالي يبين طبيعة المستفيدون والمناصب المستحدثة:

الجدول11: طبيعة المستفيدون من طرف الوكالة، بالإضافة للمناصب المستحدثة إلى غاية جوان 2019

طبيعة المستفيد	عدد المستفيدين
عدد المستفيدون من الخدمات غير المالية	**319979**
عدد القروض الممنوحة	**889148**

	للرجال	325473
	للنساء	563675
عدد مناصب الشغل المستحدثة		**1317195**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الرابط (http://www.angem.dz)، تاريخ الاطلاع (2019/09/02).

يتبين لنا من الجدول أن المستفيدون هم رجال ونساء فعدد النساء يكاد يكون ضعف الرجال حيث بلغ عدد القروض الممنوحة للنساء 563675 قرض في المقابل تحصل الرجال على 325473 قرض، كما أن هناك مستفيدون من خدمات غير مالية والبالغ عددهم 319979 مستفيد، كما أن الوكالة ساهمت في توفير مناصب شغل منذ إنطلاقها لغاية جوان 2019 بـ: 1317195 وضيفة.

5- الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة وبالرغم حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وعدم بلوغها بعد المكانة والهدف المنوط، إلا أن أهميتها تظهر من خلال توفير مناصب الشغل وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع نشاطها في جميع الميادين خاصة الخدمات ، لان الاصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من القيام بدورها على اكمل وجه وذلك خلال انشاء هيئات ساهرة على ترقية ودعم هذا القطاع، الذي ساهم في الحد من البطالة، ولقد تم التوصل لجملة النتائج التالية:

- تعتبر المؤسسات الاقتصادية الركيزة الأساسية لدعم البنية التحتية، من خلال المجالات المتنوعة التي تنشط فيها حيث أصبح الاقتصاد الجزائري يستحوذ على 1093170 مؤسسة صغيرة ومتوسطة؛

- ساهمة السلطات الجزائرية في تنويع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن قطاع الخدمات يستحوذ 53,82%، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 29,04% ، بعدها يتحوذ قطاع الصناعة على 15,56% من مجمل المؤسسات في الجزائر، ثم باقي القطاعات الأخرى.
- معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذات ملكية خاصة والتي بلغت نسبتها 99,98% من مجمل المؤسسات التي أنشأتها الجزائر حتى جوان 2018؛
- أما من ناحية الحجم فقد توصلنا إلى أن 97,7% من المؤسسات عبارة عن مؤسسات مصغرة؛
- لقد ساهمت العديد من هيئات الدعم في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت كعون مالي وسبب في تسهيل عملية إنشاء هذه المؤسسات.
- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير عدد كبير من مناصب الشغل والبالغ عددها 2690246 وظيفة ، مما ساهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة.

6- التوصيات :

وعليه وانطلاقا مما تقدم نرى من الضرورة بإمكان الاسهام ولو بإيجاز بتقديم بعض الاقتراحات التي يمكنها المساهمة في بيئة الارضية اللازمة لتطوير هذه المؤسسات والنهوض بها ومنها:

- تقديم مزيد من الدعم للوكالات الناشطة سواء ماديا أو تقنيا ومراقبة هذه الأموال ومرافقة أصحاب المشاريع للخروج بأفضل نتيجة للاستثمار المراد تحقيقه؛

- ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تفعيل دور مختلف هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير نظام الاعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الاحصائية
- تقديم الدعم اللازم لهذا النوع من المؤسسات وتشجيعها على توسيع نشاطها وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة، ومنه الحد من ظاهرة البطالة؛
- الاسراع في تبسيط تدابير صرف القرض مع استبعاد الشروط التي تفرضها البنوك كالضمانات والتحليلات المالية وغيرها من الأمور الصعبة؛
- العمل على إنشاء هيئات متخصصة تدرس وتلبي احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة تلبي هذه الاحتياجات؛
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لنشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

7- المراجع

.

[1]. سحنون سميرة، بونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص423.

[2]. آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ، ص274.

[3]. سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول : "الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل" يومي 23-24 فيفري 2011، جامعة غرداية، ص3.

[4]. السعيد بريبش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية : حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر 2007، ص 66.

[5]. مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و 14000 –دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2010/2009، ص8.

[6]. ساميــة عزيــز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص77.

[7]. نسيلي جهيدة، بجاوي سهام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي دراسة حالة ولاية بومرداس، مجلة المنهل الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص247.

8. بن حمو عبد الله، بوثلجة عبد الناصر، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: شروط ومتطلبات دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية مستغانم، مجلة دفاتر بوادكس، العدد الأول، أكتوبر 2012 ، ص 118.

9. زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 27- 29.

10. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، دكتوراه، الجزائر، 2008/2007، ص114.

[11]. عامر عامر أحمد، أحسن جميلة، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، المجلد الأول، العدد الثاني، ص244.

[12]. جاري فاتح، بوكار عبد العزيز، هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 30 و 31 جانفي 2018 جامعة الوادي، ص 5.

[13]. مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد الثاني، سبتمبر 2017، ص 206.

[14].الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 03- 288المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96-296، العدد 54، الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2007، ص ص 7/6.

[15]. أحلام منصور، آسيا بن عمر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، جامعة الوادي، ص13.

[16]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، العدد 74، الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2002، ص1

[17]. نور الدين أحمد قايد، آليات وبرامج دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد الثامن عشر، جوان 2008، ص69.

[18].https://www.cnac.dz/ressources تم الإطلاع 2019/09/18

[19]. بن حمو عبد الله، بوثلجة عبد الناصر، نفس المرجع، ص 117.

[20].http://www.andi.dz تم الاطلاع 2019/09/18

[21]. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2011/2008، ص100.

[22]. https://www.angem.dz/ar/article تم الاطلاع 2019/09/18

[23]. أحلام منصور، آسيا بن عمر، نفس المرجع، ص13-14.